بنك البحرين الوطني يسجل أرباحا عائدة للمساهمين بقيمة 20.6 مليون دينار للربع الأول من العام

○ هالة يتيم.

○ عثمان أحمد.

أعلن بنك البحرين الوطني ش.م.ب تحقيق صافي ربح عائد إلى المساهمين بقيمة 20.6 مليون دينار بحريني (54.6 مليون دولار أمريكي) للربع الأول المنتهي في 31 مارس 2026، بانخفاض نسبته 27% مقارنة بـ28.1 مليون دينار بحريني (74.5 مليون دولار أمريكي) في الربع الأول من عام 2025، أو زيادة بنسبة 2% مقارنة بالأرباح قبل البنود الاستثنائية البالغة 20.2 مليون دينار بحريني (53.6 مليون دولار أمريكي) للفترة نفسها من عام 2025. ويأتي ذلك بعد استبعاد مكسب استثنائي كبير بقيمة 7.5 ملايين دينار بحريني (9.5 ملايين دينار بحريني قبل احتساب الحصص غير المسيطرة) ناتج عن بيع عقار استثماري في إحدى الشركات التابعة للبنك، بنك البحرين الإسلامي، والنفقات المتعلقة بالاندماج الحاصل خلال عام 2026. وكما تأثرت أرباح 2026 بانخفاض المكاسب من أنشطة الخزينة خلال الربع الأول نتيجة الأوضاع الجيوسياسية السائدة.

وانخفضت ربحية السهم إلى 9 أفلس (2 سنت أمريكي) للربع الأول من عام 2026، مقارنة بـ 12 فلسا (3 سنتات أمريكية) في عام 2025. وبلغ صافي ربح السهم المعدل لعام 2025 نحو 9 أفلس (2 سنت أمريكي)، أي عند مستوى عام 2026.

وخلال الربع الأول، سجلت المجموعة خسارة شاملة غير محققة عائدة إلى مساهمي البنك بقيمة 13.0 مليون دينار بحريني (34.5 مليون دولار أمريكي)، مقارنة بدخل شامل قدره 20.4 مليون دينار بحريني (54.1 مليون دولار أمريكي) للفترة نفسها من عام 2025. ويُعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى التغيرات في القيمة السوقية لمحفظة السندات نتيجة الأوضاع الجيوسياسية.

انخفض إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى المساهمين بنسبة 12% ليصل إلى 513.6 مليون دينار بحريني (1,362.3 مليون دولار أمريكي) كما في 31 مارس 2026، مقارنة بـ585.0 مليون دينار بحريني (1,551.7 مليون دولار أمريكي) كما في 31 ديسمبر 2025. ويأتي هذا الانخفاض عقب الموافقة على توزيع أرباح نقدية لنهاية عام 2025 بقيمة 56.4 مليون دينار بحريني خلال اجتماع الجمعية العامة السنوية الذي عُقد في الربع الأول، بما يعكس التزام البنك المستمر بتقديم عوائد سنوية قوية للمساهمين. كما تأثر انخفاض حقوق الملكية سلبًا بالتغيرات في القيمة السوقية لمحفظة السندات نتيجة الأوضاع الجيوسياسية.

وارتفع إجمالي أصول المجموعة بنسبة 5% خلال الفترة ليبلغ 6,618.6 مليون دينار بحريني (17,556.0 مليون دولار أمريكي)، مقارنة بـ6,276.6 مليون دينار بحريني (16,648.8 مليون دولار أمريكي) كما في 31 ديسمبر 2025. ويُعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى نمو القروض والسلفيات بنسبة 5% مقارنة بديسمبر 2025، بالتوازي مع زيادة ودائع العملاء بنسبة 7%.

وبهذه المناسبة، صرحت السيدة هالة يتيم، رئيس مجلس إدارة بنك البحرين الوطني، قائلةً: «استهل بنك البحرين الوطني عام 2026 بمواصلة تركيزه على تعزيز المرونة وتحقيق القيمة طويلة الأجل. وعلى الرغم من أن الربع الأول جاء في ظل واحدة من أكثر البيئات الإقليمية تحديًا في السنوات الأخيرة، إلا أنه عكس متانة القطاع المالي في مملكة البحرين وجاهزية البنك، مدعومًا باستجابة وطنية منسقة. وبفضل توجيهات القيادة الرشيدة، حافظ القطاع المالي على استقراره في ظل تصاعد التحديات الاقتصادية الراهنة، مما مكّن مؤسسات مثل بنك البحرين الوطني من مواصلة خدمة عملائها بكفاءة تشغيلية عالية. كما استمر البنك في تنفيذ أولوياته الاستراتيجية، محققًا نموًا في أنشطته الأساسية، لا سيما في القروض والودائع. ومع هذه البداية الإيجابية للعام، نجدد التزامنا بدورنا المؤسسي في تحقيق نتائج مستدامة تعود بالنفع على المساهمين والعملاء والاقتصاد الوطني».

ومن جانبه، علق السيد عثمان أحمد، الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك البحرين الوطني قائلًا: «ارتكز أداؤنا المالي في الربع الأول من عام 2026 على توسّع الميزانية العمومية عبر أسواقنا الرئيسية الثلاثة: البحرين والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، حيث نمت الأصول بنسبة 5% مقارنة بنهاية العام. كما ارتفعت القروض والسلفيات بنسبة 5%، وزادت ودائع العملاء بنسبة 7%، مما يعكس استمرار النمو في أنشطتنا المصرفية الأساسية، والتي شكّلت المحرك الرئيسي لنمو صافي دخل الفوائد بنسبة 6%. وخلال فترة النزاع الإقليمي الأخيرة، فعّلت فرقنا بسرعة خطط استمرارية الأعمال عبر فروعنا وبنيتنا التحتية الرقمية، وواصلت خدمة العملاء بروح وطنية ومسؤولية عالية والتزام كبير، دون أي انقطاع في الخدمات المصرفية الأساسية. كما أسهمت سرعة استجابة حكومة مملكة البحرين في تمكين المؤسسات من الحفاظ على كفاءة سير أعمالها. وعلى صعيد التحول الرقمي، شهد الربع الأول تحديث تطبيقنا المصرفي من خلال تجربة مستخدم محسّنة وإضافة مزايا جديدة. كما عززنا عروضنا في مجالات إدارة الثروات، والخدمات المصرفية الخاصة، وشراكات التكنولوجيا المالية، وخدمات الأصول الرقمية، إلى جانب إطلاق خدمات حسابات الضمان في دولة الإمارات العربية المتحدة، مع الاستفادة من الفرص الناشئة والواعدة في المملكة العربية السعودية».

وأضاف، قائلًا: «واصل البنك جهوده في تطوير الكفاءات الوطنية، بما يعزز قاعدة الكفاءات المهنية الداعمة لنمونا المستقبلي. وبالتوازي، واصلنا دمج ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية عبر مختلف عملياتنا، من خلال مبادرات تستهدف إدارة أثرنا البيئي. ومع التطلع إلى المرحلة المقبلة، نعتزم المُضي قدمًا في تقديم أفضل الحلول المصرفية على المستويين المحلي والعالمي، وتعزيز مكانتنا كشريك موثوق لعملائنا، وتنفيذ أولوياتنا الاستراتيجية بما يدعم تحقيق نمو مستدام للمجموعة».

«جي إف إتش» يعلن تسجيل صافي ربح عائد للمساهمين بقيمة 35.11 مليون دولار في الربع الأول

○ عبدالمحسن الراشد.

○ هشام الريس.

أعلن «بنك جي إف إتش» أمس نتائجه المالية للربع الأول للفترة المنتهية في 31 مارس 2026. سجل البنك ربحًا صافيًا عائدًا على المساهمين بقيمة 35.11 مليونٍ دولار أمريكي للربع الأول من عام 2026، مقارنة بـ30.14 مليون دولار أمريكي في الفترة نفسها من العام الماضي، بزيادة قدرها 16.5%. وقد تحقق هذا الارتفاع على الرغم من تأثير التطورات الإقليمية وتزايد حالة عدم اليقين في الأسواق خلال الفترة، ما أثر على أداء عدد من خطوط الأعمال الرئيسية، لا سيما النشاط الاستثماري وتنفيذ الصفقات وتوقيت احتساب الإيرادات.

وبلغت ربحية السهم الواحد خلال الربع الأول 1.01 سنت أمريكي، مقارنةً بـ 0.85 سنت أمريكي في الربع الأول من عام 2025، وذلك بزيادة بنسبة 18.8% على أساس سنوي. وبلغ إجمالي الدخل الشامل خلال الربع (8.58) ملايين دولار أمريكي، مقارنةً بـ 27.46 مليون دولار أمريكي في الفترة نفسها من عام 2025، بانخفاض قدره 131.2%. كما بلغ إجمالي الدخل 150.99 مليون دولار أمريكي للربع الأول من العام، مقارنةً بـ 121.87 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2025، بزيادة قدرها 23.9%. وبلغ صافي الربح الموحد للربع الأول العائد إلى المساهمين خلال الربع الأول 34.34 مليون دولار أمريكي، مقارنةً بـ30.69 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2025، بزيادة قدرها 11.9%. وفي اتساق مع النمو الذي تم تسجيله في الأعمال، ارتفع إجمالي المصروفات بنسبة 27.9%، حيث بلغ 116.65 مليون دولار أمريكي خلال الربع الأول من 2026، مقارنةً بـ 91.18 مليون دولار أمريكي في الفترة نفسها من العام الماضي.

وبلغ إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى المساهمين 907.26 ملايينِ دولار أمريكي كما في 31 مارس 2026، مقارنةً بـ 1,020.77 دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2025، بانخفاض قدره 11.1%، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى إعلان توزيعات الأرباح لعام 2025. كما بلغ إجمالي الأصول 12.17 مليار دولار أمريكي كما في 31 مارس 2026، مقارنةً بـ12.20 مليار دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2025، بانخفاض طفيف قدره 0.3%.

يشار إلى أن جي إف إتش يدير حاليًا أصولًا وصناديق استثمارية تُقدّر قيمتها بنحو 24 مليار دولار أمريكي، بما في ذلك محفظة استثمارية عالمية تمتد عبر دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وتشمل قطاعات الخدمات الصناعية واللوجستية والرعاية الصحية والتعليم والتكنولوجيا والبنية التحتية والعقارات.

وصرح عبدالمحسن راشد الراشد رئيس مجلس الإدارة، قائلاً: «حقق جي إف إتش أداءً إيجابيًا ومرنًا خلال الربع الأول من عام 2026، بما يعكس قوة نموذج أعماله المتنوع وانضباطه في التنفيذ وقدرته على التعامل بكفاءة مع فترة اتسمت بالتطورات الإقليمية وارتفاع مستويات عدم اليقين عبر الأسواق. وعلى الرغم من التداعيات التي فرضتها هذه الظروف على مختلف القطاعات، واصل البنك تحقيق دخل وربحية قويين، مدعومًا بجودة منصته واتساع نطاق أنشطته واستمرار تركيزه على خلق قيمة طويلة الأمد للمساهمين. وأود أيضًا أن أؤكد أن تحولنا إلى بنك جي إف إتش يعكس بصورة أكبر التطور المستمر في نموذجنا المتكامل للخدمات المصرفية والاستثمارية.

وأضاف، «يسرني أن أعرب، بالنيابة عن جي إف إتش وإدارته وجميع موظفيه، عن بالغ التقدير والامتنان للقيادة الرشيدة، بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، والمتابعة الحثيثة والتوجيهات المتواصلة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، إلى جانب الجهود المتواصلة للحكومة الموقرة ومصرف البحرين المركزي في تعزيز الثقة والاستقرار والمرونة في القطاعين المصرفي والمالي في مملكة البحرين».

من جانبه، قال هشام الريس، الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة «استهل جي إف إتش عام 2026 بأداء قوي، حيث ارتفع صافي الربح العائد إلى المساهمين إلى 35.11 مليون دولار أمريكي خلال الربع الأول، مقارنةً بـ 30.14 مليون دولار أمريكي في الفترة نفسها من العام الماضي، فيما ارتفع إجمالي الدخل إلى 150.99 مليون دولار أمريكي مقابل 121.87 مليون دولار أمريكي. وتعكس هذه النتائج مرونة منصة جي إف إتش وقدرته على مواصلة تحقيق النمو رغم الظروف الإقليمية المحيطة وما فرضته من تأثيرات على معنويات السوق ونشاط تنفيذ الصفقات.

وقد جاء الأداء خلال الربع مدعومًا بمساهمات قوية من خطوط أعماله الرئيسية. فقد ساهمت إدارة الثروات والاستثمار بمبلغ 82.51 مليون دولار أمريكي، بما يعكس قوة النشاط واستمرار الطلب من العملاء، في حين أسهمت أنشطة الائتمان والتمويل بمبلغ 39.97 مليون دولار أمريكي كمصدر دخل متكرر ومستقر. كما واصل دخل الخزانة والاستثمارات الخاصة مساهمته بقيمة 28.51 مليون دولار أمريكي، مع إدارة المحفظة بحصافة بما يتماشى مع أوضاع السوق السائدة. ونظرًا للمستقبل، فإننا نواصل التركيز على البناء على هذا الزخم من خلال تعزيز نموذج البنك المتكامل بشكل أكبر، وتوسيع نطاق الوصول إلى العملاء وتطوير قدراتنا الرقمية ومتابعة الفرص الانتقائية التي تتماشى مع أهدافنا طويلة الأجل للنمو وتحقيق العوائد». وحقق البنك أداءً إيجابيًا عبر خطوط أعماله الرئيسية خلال الربع الأول من عام 2026، بما يعكس قوة منصته المتنوعة وانضباطه في التنفيذ وقدرته على مواصلة النمو رغم الظروف الإقليمية الراهنة وما فرضته من تأثيرات على النشاط السوقي في مختلف القطاعات.

إدارة الثروات والاستثمار:

- تحقيق أداءً قويًا خلال الربع، مدعومًا باستمرار الطلب من العملاء والنشاط الاستثماري الانتقائي وقوة المنصة الاستثمارية المتنوعة للبنك وشراكاته مع مديري الأصول المتخصصين.
- إبرام شراكة استراتيجية لتطوير مجمع متكامل للمصانع الجاهزة في مدينة الرياض يمتد على مساحة 55,000 متر مربع ويضم 25 مصنعًا، بما يعزز التركيز المستمر على الفرص الصناعية واللوجستية في المملكة العربية السعودية.

دخل الائتمان والتمويل:

- مواصلة تقديم مساهمة قوية ومتكررة في الأداء العام للبنك خلال الربع، مدعومًا بانضباط التنفيذ ومنصة تمويل راسخة.
- المحافظة على التركيز على الإدارة الحصيفة للمخاطر والفرص التمويلية الانتقائية، بما يعزز مرونة هذا القطاع واستمراريته في ظل أوضاع السوق المتغيرة.

دخل الخزانة والاستثمارات الخاصة:

- مواصلة تحقيق مساهمة جيدة خلال الربع، مدعومًا بالإدارة المنضبطة للخزانة والتموضع الانتقائي عبر المحفظة.
- الاستفادة من الانتشار الاستثماري الإقليمي والدولي المتنوع للبنك، مع الحفاظ على نهج حصيف تجاه السيولة وإدارة المخاطر والحفاظ على رأس المال في ظل أوضاع السوق السائدة.

أبرز ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG):

- مواصلة تعزيز المعرفة لدى الموظفين وتفاعلهم من خلال منصة الداخلية «عقول في العمل»، والتي شملت جلسات حوارية ركزت على الذكاء الاصطناعي والابتكار ومستقبل الأعمال، دعمًا لثقافة التعلم المستمر والممارسات المؤسسية المسؤولة.
- دعم المبادرات الوطنية الرياضية والمجتمعية من خلال الشراكة مع الهيئة العامة للرياضة ضمن فعاليات البحرين عاصمة الثقافة الرياضية العربية 2026، بما في ذلك يوم البحرين الرياضي وقمة البحرين الرياضية.
- الاستمرار في دعم المبادرات الوطنية المعنية بالموروث والثقافة من خلال الشراكة مع مهرجان كأس جلالة الملك، بما يعكس التزام جي إف إتش بالبرامج التي تحتفي بتقاليد مملكة البحرين وهويتها الوطنية.

نيسان تحقق تقدما ثابتا ضمن خطة التعافي عبر تحسين أدائها التشغيلي

أعلنت شركة نيسان موتور المحدودة، نتائجها لإجمالي السنة المالية والربع الرابع من السنة المالية 2025. وأظهرت النتائج تحقيق نيسان تقدما ثابتا ضمن خطة التعافي Re:Nissan عبر تعزيز أسس أعمالها وتحسين أدائها التشغيلي، وذلك على الرغم من بيئة التشغيل العالمية المليئة بالتحديات والتي اتسمت بالضغوط التضخمية والرسوم الجمركية وتفاوت أداء الأسواق.

حققت نيسان خلال مجمل السنة المالية أرباحاً تشغيلية إيجابية بلغت 58 مليار ينّ ياباني، مع هامش ربح تشغيلي بنسبة 0.5%، مدفوعاً بالانضباط في التنفيذ وضبط التكاليف.

وبلغت المبيعات العالمية 3.15 ملايين وحدة، فيما وصلت الإيرادات الموحدة إلى 12 تريليون ين. استقرّ صافي الخسارة عند 533.1 مليار ين.

وسجلت التدفقات النقدية الحرة من قطاع السيارات للسنة المالية كاملة عجزاً بلغ 480.8 مليار ين، إلا أن الأداء شهد تحسناً ملحوظاً خلال النصف الثاني من السنة، حيث تحولت التدفقات النقدية الحرة إلى الإيجابية لتصل إلى 112 مليار ين، في مؤشر مبكر على بدء التعافي.

وبنهاية السنة المالية، بلغ صافي السيولة النقدية في قطاع السيارات 1.17 تريليون ين. كما بلغت السيولة النقدية وما يعادلها في قطاع السيارات 2.2 تريليون ين، إضافة إلى 1.4 تريليون ين على شكل قروض لشركات تمويل المبيعات، ما يرفع إجمالي السيولة إلى 3.6 تريليونات ين، دعماً لقدرة الشركة على مواجهة حالة عدم اليقين المستمرة.

وتتوقع نيسان استمرار التحديات خلال السنة المالية 2026، في ظل تصاعد المنافسة وتقلبات أسعار الصرف والضغوط التضخمية واستمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي. وفي هذا السياق، ستواصل الشركة تنفيذ مبادرات خطة التعافي «Re:Nissan». مع التزامها بتحقيق أرباح تشغيلية إيجابية وتدفقات نقدية حرة إيجابية من قطاع السيارات بحلول نهاية السنة المالية 2026، باستثناء تأثير الرسوم الجمركية.

وقال إيفان إسبينوزا، الرئيس والرئيس التنفيذي لشركة نيسان: «مثّلت السنة المالية 2025 عاماً من التنفيذ الثابت لخطة التعافي Re:Nissan، حيث عززنا أسس أعمالنا وبدأنا نشهد تقدماً ملموساً في أدائنا المالي. وفي الوقت ذاته، وضعنا توجهنا طويل الأمد من خلال رؤية «ذكاء التنقل للحياة اليومية»، وقد تجاوزنا مرحلة التعافي، وندخل الآن مرحلة النمو». وأضاف إسبينوزا: «سنواصل خلال السنة المالية 2026 البناء على هذا الزخم من خلال إدارة منضبطة للتكاليف وتسريع تنفيذ المنتجات، بما يدعم المبيعات والربحية ويضمن الوفاء بالتزامات خطة Re:Nissan وفي الوقت نفسه، سنواصل تطوير تجربة العملاء بما يتماشى مع هذه الرؤية».

«ريادات» يطلق حملة Study at Riyadat لدعم الطلبة خلال فترة الامتحانات

أطلق مجمع «ريادات» حملة «Study at Riyadat» تزامناً مع فترة الامتحانات، بهدف توفير بيئة مريحة وهادئة تشجع الطلبة على الدراسة والإنتاجية، ضمن أجواء تجمع بين الراحة والخدمات المتنوعة.

وتركز الحملة على تعزيز تجربة الطلبة داخل المجمع من خلال توفير مساحات مناسبة للدراسة، إلى جانب خيارات متنوعة من المقاهي والمطاعم التي توفر أجواء ملائمة للتركيز والعمل.

وفي إطار الحملة، أعلن كل من KR Bakery وB Chef عن تقديم خصم حصري بنسبة 15% للطلبة، وذلك عند إبراز البطاقة الجامعية، في خطوة تهدف إلى دعم الطلبة وتوفير تجربة أكثر راحة خلال فترة الاختبارات.

وتأتي هذه المبادرة ضمن جهود مجمع ريادات لتقديم تجارب متميزة لزواره، وتعزز من مكانة المجمع كوجهة تجمع بين العمل، الدراسة، والترفيه في بيئة عصرية ومتكاملة.

17 مليون سهم بقيمة 5 ملايين دينار تداولات «البورصة»

تداول أسهم 26 شركة وقطاع المال يستحوذ على تعاملات الأسبوع

بلغت كمية الأسهم المتداولة في «بورصة البحرين» خلال هذا الأسبوع 17 مليونا و891 ألفا و907 أسهم بقيمة إجمالية قدرها 5 ملايين و58 ألفا و485 دينارا بحرينيا، نفذها الوسطاء لصالح المستثمرين من خلال 917 صفقة.

وتداول المستثمرون خلال هذا الأسبوع أسهم 26 شركة، ارتفعت أسعار أسهم 6 شركات، في حين انخفضت أسعار أسهم 11 شركة، واحتفظت باقي الشركات بأسعار إقفالها السابق.

واستحوذ على المركز الأول في تعاملات هذا الأسبوع قطاع المال، حيث بلغت قيمة أسهمه المتداولة 3 ملايين و906 آلاف و998 دينارا بحرينيا أو ما نسبته 77.24% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة وبكمية قدرها 15 مليونا و754 ألفا و200 سهم، تم تنفيذها من خلال 339 صفقة.

أما المرتبة الثانية فقد كانت من نصيب قطاع المواد الأساسية، حيث بلغت قيمة أسهمه المتداولة 822 ألفا و166 دينارا بحرينيا بنسبة 16.25 % من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في البورصة وبكمية قدرها مليونا و75 ألفا و341 سهما، تم تنفيذها من خلال 466 صفقة.

أما على مستوى الشركات، فقد جاء بنك جي اف اتش في المركز الأول من حيث القيمة إذ بلغت قيمة أسهمه مليونين و655 ألفا و948 دينارا بحرينيا وبنسبة 52.50% من قيمة الأسهم المتداولة وبكمية قدرها 11 مليونا و538 ألفا و246 سهما، تم تنفيذها من خلال 159 صفقة.

وجاءت في المركز الثاني المنيوم البحرين (ألبا) بقيمة قدرها 822 ألفا و166 دينارا بحرينيا وبنسبة 16.25% من قيمة الأسهم المتداولة وبكمية قدرها مليونا و75 ألفا و341 سهما، تم تنفيذها من خلال 466 صفقة.

وبالعودة إلى معدلات التداول خلال هذا الأسبوع من خلال 5 أيام عمل، نجد أن المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة بلغ مليونا و11 ألفا و697 دينارا بحرينيا في حين كان المتوسط اليومي لكمية الأسهم المتداولة 3 ملايين و578 ألفا و381 سهما أما متوسط عدد الصفقات خلال هذا الأسبوع فبلغ 183 صفقة.

القطاع Sectors	المؤشر Index	التغير Change	نسبة التغير Change %
مؤشر قطاع الاتصالات	2,290.98	-4.17	-0.18
مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية الكمالية	2,918.00	3.07	0.11
مؤشر قطاع المال	7,750.69	-48.65	-0.62
مؤشر قطاع الصناعات	2,437.85	-85.54	-3.39
مؤشر قطاع المواد الأساسية	3,629.40	45.94	1.28
مؤشر قطاع العقارات	2,806.24	66.29	2.42
مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية الأساسية	2,362.44	-42.10	-1.75
مؤشر قطاع تقنية المعلومات	3,000.00	0.00	0.00